Journal Of the Iraqia University (74-2) September (2025)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

دور عوامل النجاح الحاسمة في تعزيز الاقتصاد المعرفي بالعراق

م.م. محمد حسين عبيد الجنابي

الجامعة المستنصرية كلية العلوم السياسية

Mustansiriyah University_political Sciences

Mohammed.hussain@uomustansiriy.edu.iq

ا.م.د. رضوان الشغري

جامعة الجنان كلية ادارة الاعمال

Radwan.choughri@jinan.edu.ibAbstract

The primary objective of this study is to examine the influence of critical success factors on technology incubators. A descriptive–analytical approach was employed, utilizing semi-structured interviews with incubator managers in addition to distributing questionnaires among employees working in incubators across Iraqi universities, which represented the study population. The proposed hypotheses were tested through correlation analysis and structural equation modeling (SEM). The findings revealed several important insights, the most significant of which indicate a strong and statistically significant relationship between critical success factors and their dimensions within technology incubators. Moreover, the study confirmed the presence of a direct and substantial effect of these critical success factors on the overall performance of technology incubators.Keywords: Critical Success Factors; Technology Incubators.

المستخلص

يعد تحديد عوامل النجاح الحاسمة التي تقود حاضنات التكنولوجيا إلى النجاح وتقليل فرص الفشل وتحديد أثر هذا النجاح على تعزيز وتطوير اقتصاد المعرفة بالعراق لكون الحاضنات داعم أساسي لبرنامج التنمية الاقتصادية وتعتبر فرصة لدعم المشاريع الناشئة الصغيرة والمتوسطة المحفزة للاقتصاد المحلي وتسوق التقنيات الإبداعية وتستعرض الدراسة الأدبيات حول العلاقة والأثر بين عوامل النجاح الحاسمة والاقتصاد المعرفي واعتمدت الدراسة المنهج (التحليل الكمي) باستخدام المقابلات مع مديرين الحاضنات وتوزيع الاستبيان على العاملين ضمن الحاضنات بالجامعات العراقية البالغ عددهم (٤٨) شخصاً كأداتين رئيسين لجمع البيانات من مجتمع الدراسة البالغ عددهم (٣٦) حاضنة، وعند اختبار فرضيات العلاقة توصل البحث الى مجموعة استنتاجات اهمها ان هنالك علاقة قوية معنوية بين عوامل النجاح الحاسمة وأبعاده في الاقتصاد المعرفي ، وعند اختبار الفرضيات تبين هنالك علاقة تأثير مباشرة لكل من عوامل النجاح الحاسمة والاقتصاد المعرفي وهي علاقة إيجابية مرتفعة الكلمات المفتاحية: عوامل النجاح الحاسمة ، الاقتصاد المعرفي، الابتكار، المعرفة.

المقدمة

ان فهم وتشخيص كيفية تأثير عوامل النجاح الحاسمة يُعزز من قدرة الإدارة على ضمان تحقيق الأهداف المرجوة ونجاح المشروع، فضلاً عن إمكانية المساهمة في التنبؤ بالحالة المستقبلية للمشروع وتشخيص التحديات وتحديد أولويات اهتمام الإدارة بالعوامل التي تسهم في تحقيق الاقتصاد المعرفي، حيث تعدّ أبعاد الدراسة من أهم العناصر لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خصوصًا في عصر الاقتصاد القائم على المعرفة، ومن الضروري الإشارة إلى التحديات التي توجه العراق في مجال الاقتصاد المعرفي لكونه من الدول الريعية بالاقتصاد، وهنالك ضعف في البنية التحتية التكنولوجية، نقص الدعم للمشاريع الناشئة، وضعف الربط بين التعليم والاقتصاد، لكن هنالك فرصاً التي يمكن استغلالها، مثل: وجود كفاءات بشرية شابة وإمكانات اقتصادية كبيرة لدعم حاضنات التكنولوجيا التي بدورها تقود إلى بناء اقتصادات متنوعة، وعليه ضرورة التركيز على عوامل النجاح الحاسمة التي تمكن أو تسهم في تعزيز الاقتصاد المعرفي في العراق. وهنا يمكن وصف المشكلة البحثية بشكل مختصر من خلال تحديد عوامل

النجاح الحاسمة التي تدعم تعزيز الاقتصاد المعرفي، لكون العراق يعاني من غياب إطار متكامل يربط العلاقة بين عوامل النجاح الحاسمة وتأثيرها الإيجابي على الاقتصاد المعرفي، ويعدّ هذا الإطار خطوة أساسية لدعم صُنّاع القرار في العراق .

المبحث الأول الإطار المنهجي

أولًا: إشكالية البحث

تعد عوامل النجاح الحاسمة بمثابة الركائز الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد المعرفي، وهو نموذج اقتصادي حديث يعتمد بشكل كبير على الإنتاج، التوزيع، واستخدام المعرفة والمعلومات بدلاً من الموارد المادية التقليدية. هذه العوامل تلعب دورًا محوريًا في خلق بيئة مواتية للابتكار والنمو، مما يسمح للمؤسسات والدول بالانتقال من اقتصادات قائمة على الصناعة إلى اقتصادات قائمة على المعرفة. وتقرير برنامج الأمّم المتحدة الانمائي (UNDP,2011,137) يؤكد ضعف الإنتاجية البحثية وضعف دور الجامعات والمراكز البحثية في إنتاج المعرفة عالمياً، رغم اتفاق الدراسات على أهمية الاقتصاد المعرفي في تحقيق الكفاءة والفاعلية للمنظمات في بيئة الأعمال المعاصرة، وفي ضوء ما تقدم تتضح مسارات المشكلة الميدانية وتساؤلاتها التي يتصدّى لها هذا البحث إذ تتجسد في تحديد متغيرات البحث وكيفية ترجمة الطروحات الفكرية "كيف تسهم عوامل النجاح الحاسمة في تحقيق اقتصاد المعرفة بالعراق .

ثانيًا: أهمية الدراسة:

١. تحقيق النمو الاقتصادي القائم على المعرفة بالعراق، وانعكاسه على الاقتصاد المحلي من خلال والعوامل الخاصة بنجاح المشاريع الابتكارية المحتضنة.

٢. تساهم هذا الدراسة في إثراء الجامعات العراقية بمراجع تساعد الباحثين بمجال الاقتصاد المعرفي في دراساتهم من خلال الاطلاع على الإطار المقترح.

٣. يمثّل محاولة لطرح إطار مقترح للتاثير بين عوامل النجاح الحاسمة وأثرها على الاقتصاد المعرفي.

٤. تحديد وتنظيم عوامل النجاح الحاسمة وتسليط الضوء على الاقتصاد المعرفي بالعراق.

ثالثًا: أهداف الدراسة:

يسعى هذا البحث على ضوء طروحات المشكلة وتساؤلاتها ونتائج الدراسات السابقة ودلالاتها، نحو تحقيق مجموعة أهداف تتصل في جوهرها بالكشف عن مستوى وحقيقة العلاقة بين عوامل النجاح الحاسمة والاقتصاد المعرفي بالعراق لتبين الغموض الذي انتاب هذه العلاقة واختبارها ميدانياً وكالآتي:

١. التعرف على دور العلاقة بين عوامل النجاح الحاسمة و تعزيز الاقتصاد المعرفي

٢. تحديد وتنظيم عوامل النجاح الحاسمة وتسليط الضوء على تطوير الاقتصاد المعرفي بالعراق.

٣. الخروج بإطار مقترح للاقتصاد المعرفي في الجامعات العراقية من خلال هذه الدراسة ووضع أساس نظري وتطبيقي للبحوث المستقبلية.

رابعًا: أنموذج الدراسة الفرضي

يمكن تصميم مخطط البحث الذي تظهر فيه الهيكلية للإطار العملي للبحث في معالجة مشكلته وسلوكيات متغيراته من حيث الارتباط والتأثير وفقاً لفرضيات البحث كما هو مبين في الشكل (١).

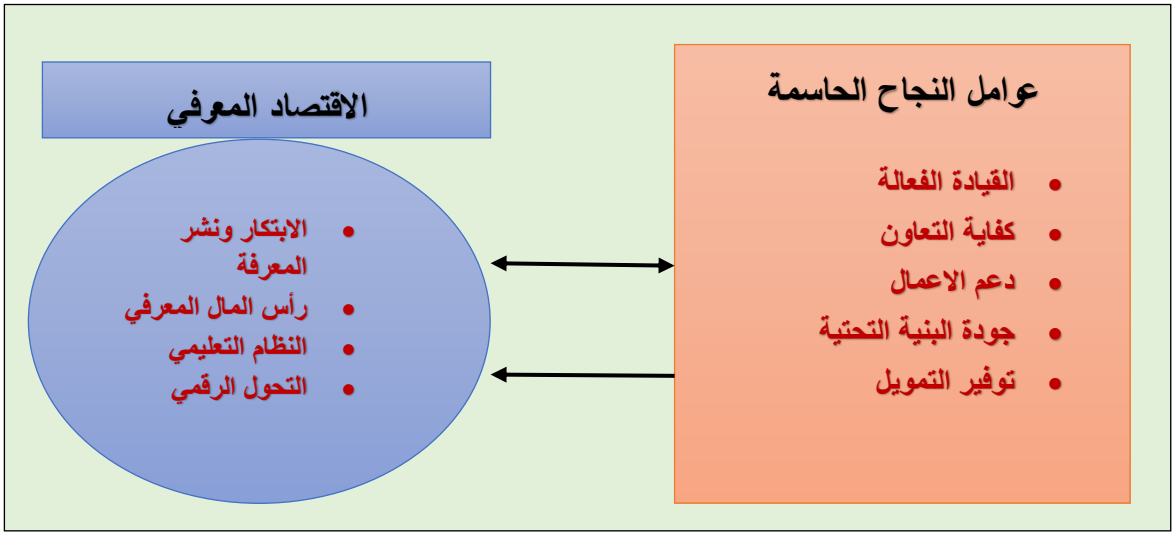

شكل رقم ١: مخطط البحث

خامسًا: فرضيات الدراسة

١- الفرضية الرئيسة الأولى: توجد علاقة ارتباط قوية معنوية ذات دلالة إحصائية بين عوامل النجاح الحاسمة في الاقتصاد المعرفي على المستوى الكلي وعلى مستوى الابعاد.

٢- الفرضية الرئيسية الثانية: توجد علاقة تأثير معنوية إحصائياً لبعد عوامل النجاح الحاسمة والاقتصاد المعرفي. على المستوى الكلي وعلى مستوى الابعاد.

سادسا: أدوات الدراسة:

في إطار التحضير لعملية جمع البيانات للنموذج المستقبلي، تمّ استخدام المنهج الكمي من خلال استخدام الاستبيان، وتصنيفها، وتحليلها عن طريق حلول المنتجات، والخدمات الإحصائية (SPSS)، وتمّ اعتماد برنامج النمذجة الهيكلية (AMOS) فقط في اجراء التحليلات الإحصائية المتعلق بقياس العلاقات السببية المتشابكة، والمتفرعة. والمناقشات، والمقابلات مع مديري الشعب، والوحدات الإدارية، وأعضاء الارتباط، وأصحاب الاختصاص في الحاضنات بالجامعات العراقية البالغ عددهم (٤٨) شخص.

المبحث الثاني الاطار النظري

أولًا: مفهوم عوامل النجاح الحاسمة تُعرَّف عوامل النجاح الحاسمة بأنها المجالات الرئيسية التي يجب أن تعمل فيها المنظمة جيدًا على أساس ثابت لتحقيق مهمتها، ويجب على المديرين التنفيذيين أن يعرفوا هذه المجالات الرئيسية، ويفكروا فيها ضمنيًا عند تحديد الأهداف أثناء توجيه الأنشطة، والمهام التشغيلية المهمة لتحقيق الأهداف (Garousi، ٢٠١٩، صفحة ٤٣١). ووضح (Zahidy, 2019, p. 5) مفهوم عوامل النجاح الحاسمة كونها تمثل المجال الإداري، والمؤسسي للتنظيم الذي يجب إيلاءه اهتمام خاص، ومستمر لتحقيق الأداء العالي. وتشمل عوامل النجاح الحاسمة القضايا الحيوية لأنشطة التشغيل الحالية للمؤسسة، ونجاحها في المستقبل، أي: إنها عوامل حاسمة، أو أنشطة مطلوبة لضمان نجاح المنظمة، نشأة عوامل النجاح الحاسمة في علم الإدارة للتعبير عن العوامل التي لا يمكن الاستغناء عنها إذا ما أرادت المنظمة النجاح في تحقيق أهدافها، بحيث دراسات عديدة تتفق على ارتباط عوامل النجاح الحاسمة بآلية نجاح المنظمة (السبعاوي، ٢٠١٩، صفحة ٦٧). تمّ طرح مفهوم عوامل النجاح الحاسمة" لأول مرة بواسطة Daniel المدير الإداري الآن لشركة McKinsey & Company سنة ١٩٦١، والتي تعني المجالات الرئيسية التي يجب أن يتمّ إجراؤها جيداً بشكل استثنائي حتى تكون المنظمة ناجحة، وتمّ نشر هذه الفكرة بعد ذلك من قبل (Tuan, 2020) وهو أول من طور طريقة بحث مصممة خصيصاً لاستنباط عوامل النجاح الحرجة سنة ١٩٧٩، وهذا حين نشر مقالاً في مجلة HARVARD BUSSINESS REVIEW لطرح أسلوب عوامل النجاح الرئيسية، وإعطاء اسم لها لأول مرة. (Bullen, 1981, p. 9)تعني عوامل النجاح الحرجة شيء مهم للغاية يؤثر على الحالة في المستقبل،. وقد استُخدم هذا النهج على نطاق واسع في مختلف الإدارات كوسيلة لدعم التخطيط الاستراتيجي. (حسين ، ٢٠٢١ :٣٠) وقد عرف | Rockart عوامل النجاح الناجحة بأنّها " عدد محدود من المجالات التي يمكن من خلالها تحقيق نتائج مرضية تضمن الأداء التنافسي الناجح للفرد، أو المجموعة، أو المنظمة، وهي المجالات الرئيسية التي يجب أن تسير فيها الأمّور بشكل صحيح من أجل تحقيق الأهداف، والغايات بنجاح. لا يمكن تسمية أية عامل بأنّه عامل نجاح حاسم، إلّا إذا أدّى الاهتمام بهذا العامل إلى تحسينات في الأداء. لذلك فإنّ مجرد تحديد عامل مهم ربما لا يكفي لتشكيل عوامل النجاح الحاسمة، بحيث تتفاقم مشكلة تحديد ما إذا كان العوامل مهماً حقاً من خلال السياقات متعددة الأبعاد التي يمكن فيها قياس "النجاح"، و"الأداء"، مثل رضا المستخدم، أو إكمال المشروع بنجاح، أو من خلال الفوائد الملموسة، وغير الملموسة للمؤسسة. (Nasiren and Abdullah Mohd Asmoni، ٢٠١٦، صفحة ١٠٨) ، ولا بدّ من الإشارة إلى أن عوامل النجاح الحاسمة تختلف من صناعة إلى أخرى، ومن منظمة إلى أخرى، ومن وقت إلى آخر، ومن مدير إلى آخر، ثبات عوامل النجاح الحاسمة على مرور الزمن، إلّا إنّها تتغير مثلما تتغير بيئة الصناعة، وموقع المنظمة، وقد يكون تغيرها على وفق ظهور التهديدات، أو الفرص.

ثانيًا: أهداف عوامل النجاح الحاسمة

إنّ عوامل النجاح الحاسمة يمكن أن تسهم في تحقيق الأهداف التالية: (خلف، ٢٠٢٢، صفحة ٢٢٠)

١. إدارة الأزمات للمنظمة التغلب على منافسيها، وجعلها رائدة في مجال عملها؛

٢. تنفيذ العمل بكفاءة من خلال تحديد الوقت، والكلفة اللازمين

٣. تحديد الاتجاه العام للمنظمة، وتحديد متطلبات الزبائن كما يمكن فهم عوامل النجاح الحاسمة على أنها إجراءات تنظيمية ضرورية تهدف لضمان النجاح، والقدرة التنافسية، وبالتالي دعم عمليات التغيير التنظيمي للشركة، إضافة لضمان تطوير منظمات أكثر استدامة بيئيا، والهدف الأساسي من إقرار عوامل النجاح الحاسمة هو تحديد الأنشطة الرئيسة التي يجب على الشركة أن تركز عليها، والتخطيط لتنفيذ هذه الأنشطة، وتأمين الموارد اللازمة لها، وكذلك تحديد أولويات التنفيذ.

ثالثًا: أهمية عوامل النجاح بشكل عام:ينظر أغلبية الباحثين على أهمية عوامل النجاح الحاسمة التي يجب تعيينها كشرط مسبق للنجاح التنافسي، وكأفضلية قصوى في الجانب التحليلي، وذلك لأنّ المنظمات تحتاج إلى معرفة الموارد التي لها قيمة تنافسية عالية، وما هي العوامل الحاسمة التي يمكنها تحقيق تنافس مستدام من أجل توجيه استراتيجيتها في المسار الصحيح، واستثمار الطاقة في واحد، أو أكثر من هذه العوامل لتحقيقها الأهداف الاستراتيجية، والحصول على ميزة تنافسية مستدامة. (Thompson, 2003, p. 106) من ناحية أخري أشار (Amberg, 2005, p. 7) إلى أهمية عوامل النجاح الحاسمة بالتالي:

-عوامل النجاح الحاسمة هي منظور الاستراتيجي لاتخاذ القرار بالمنظمة لتأمين الأداء الفعال.

-إنّ عوامل النجاح الحاسمة تساعد المنظمة على تركيز جهودها نحو بناء قدرتها على النجاح.

-استخدم عوامل النجاح الحاسمة كأداة تخطيط لتحقيق مستوى عال من الأداء.

-تسعى العوامل من تقليل الغموض التنظيمي من خلال مواءمة حقول المنظمة مع نفس الأهداف.

-إنّ اكتشاف عوامل النجاح الحاسمة يزيد من، وعي المديرين بما هو مهم للمنظمة، لأنّه يصحح المسار التنظيمي للخطط الاستراتيجية.

-تساهم عوامل النجاح الحاسمة في تحديد التحديات، والفرص المحتملة.

-عوامل النجاح الحاسمة تحدد المجالات المهمّة في كل مراحل حياة المنظمة.

رابعًا: تصنيف عوامل النجاح الحاسمة

تتمثّل أبعاد عوامل النجاح الحرجة فيما يلي: (العتبة، ٢٠١٤، الصفحات ٢١٤-٢١٥).

١.الأبعاد الداخلية إنّ عناصر النجاح الحاسمة الداخلية هي تلك العوامل التي تدخل في نطاق سيطرة المنظمة، أو سيطرة مدير المنظمة فضلاً عن أن التعامل مع هذا النوع من العناصر يكون فيه نوع من إمكانية التنبؤ بنتائجه، وهي تلك العناصر التي تعتمد على مدى متابعة إدارة المنظمة، والتي تتميز بامتداد الرقابة بخلاف الحال في عناصر النجاح الحرجة الخارجية التي تمتاز برقابة قليلة من قبل المدير.

٢. الأبعاد الخارجية إنّ الإجراءات التي تتخذ في داخل المنظمة للتعامل مع عناصر النجاح الحاسمة تكون تحت سيطرة الإدارة إذا كانت هذه العناصر ذات بعد داخلي بينما تكون السيطرة من قبل الإدارة محدودة إذا كانت عناصر النجاح الحاسمة تأخذ بعداً خارجياً بينما نجد أن عناصر النجاح الحاسمة في بعدها الخارجي، كما في صناعة الطيران، والتي تتمثّل في تكاليف الوقود التي لا يمكن السيطرة عليها لأنّها ترتبط بعجلة البورصة العالمية للوقود التي لا يمكن التحكم بها من قبل المنظمة لأنّها خارج نطاق سيطرتها

٣. المنظمة ذاتهًا:إنّ وضع المنظمة ضمن الصناعات، والنشاطات التي تقوم بها منظمات كبيرة الحجم، والتي تكون مسيطرة في مجال أعمالها، والتي يكون عددها قليلاً في تلك الصناعة سوف توفر على الأرجح عنصر، أو أكثر من عناصر النجاح الحاسمة للشركات الصغيرة العاملة في تلك الصناعة فضلاً عن ذلك هناك شركات كثيرة تمتلك نفس عناصر النجاح الحاسمة في وقت نفسه إلّا إنها لا تتمكن من الدخول لأنّ للعناصر أسبقيات مختلفة بالنسبة لكل شركة.

٤. أبعاد الرقابة:إنّ أبعاد الرصد تمكن المنظمة من التعامل، والسيطرة على جزء من الأوضاع القائمة التي بدورها تساهم في تقييم موقف المنظمة إذ تعطي إشارات إلى مدى حاجة المنظمة إلى التغيير، أو التخطيط للمستقبل مثال عن ذلك أن رصد المنظمة للتطور السريع في زيادة التكنولوجيا يدفعها إلى أن تجعل التكنولوجيا أحد عناصر النجاح الحاسمة التي يجب على المنظمة مواكبتها لتعزيز مقدراتها الجوهرية، وأشار كل من (Rockart and Bullen) إلى أن التميز في عناصر النجاح الحاسمة من خلال عملية الرصد يستخدم لتوضيح جوانب معينة للمنظمة، أو إجراء درجة من التغيير في الأداء لذا فإنّ أبعاد المراقبة تساهم في دعم المنظمة على مدى الطويل.

٥.أبعاد التكيف: تركز أبعاد التكيف على عملية التحسين المستمر للعناصر التي تساعد المنظمة على التكيف مع الأوضاع القائمة، وهي تساهم بشكل فعال في تحسين مقدرات المنظمة التي تدعمها في عملية المنافسة من خلال إجراء التغييرات المناسبة للمحافظة على مركزها التنافسي، وأشار (Caralli) أن من سمات نجاح الأداء الإستراتيجي هو التواصل مع الإجراءات التنظيمية إذ إن تكييف عناصر النجاح الحاسمة يتمّ تأكيدها،

وتحسينها للمنظمة، وثباتها كميزة في تحسين موقعها التنافسي لأنّ تكييف عناصر النجاح الحاسمة هو الرؤية الواضحة لرسالة المنظمة التي ترجو تحقيق أهدافها المنشودة، وتوافر السبل، والقدرات لتحقيقها.

خامسا: مفهوم اقتصاد المعرفة

يبدو واضحا للجميع أن العالم يسير بخطى ثابتة نحو عصر المعرفة الذي ترتبط مصادر السيطرة والنفوذ فيه بالمعرفة عموماً والعلمية منها بشكل خاص، حيث تكون فيه صناعة المعلومات واستثمارها الركيزة الأساسية في نمو وتطور اقتصادياته المختلفة، وأن الصورة الأبرز في هذا المشهد ظهور نموذج معرفي جديد على الساحة يقوم على وعي وإدراك أكثر عمقاً لدور المعرفة في تطور الاقتصاد وتنمية المجتمعات وهو ما أطلق عليه مصطلح "اقتصاد المعرفة (صالح ، ٢٠١٩ :٣) وفي ظلّ التغيرات العالمية الجديدة الناجمة عن التطورات الاقتصادية والثورة التكنولوجية، أصبحت الريادة من أبرز سمات الاقتصادات المعاصرة. وقد ساهم تطور التكنولوجيا والاتصالات، وازدياد المعرفة، وتحول الاقتصاد إلى اقتصاد قائم على المعرفة في تنامي دور الأفكار الإبداعية وريادة الأعمال (نوري ، ٢٠٢٤ :١٢)إن ما تؤسس له الاقتصادات القائمة على المعرفة من ضمان تحقيق التنمية الاقتصادية دفع بالعديد من الهيئات الدولية إلى تقييم مدى تطبيق المعرفة على مستوى كل بلد مما يخلق ترتيباً لها يجعل من السهل بمكان توجيه صانعي، ومسؤولي السياسات نحو المشاركة في تقييم المعرفة الوطنية، ووضع استراتيجيتها، وخططها بما يستخلص الأفضل منها في هذا الصدد، ارتأت الهيئات الدولية ترتيب الدول حسب مؤشرات معينة، وظهرت العديد من المؤشرات منها مؤشر البنك الدولي لقياس الاقتصاد القائم على المعرفة، وهو مؤشر إجمالي يمثّل المستوى العام لتطور بلد أو منطقة في الاقتصاد المبني على المعرفة، ويوجز الأداء المحقق ضمن ركائز اقتصاد، والمعرفة الأربعة، وهي (النظام الاقتصادي، والمؤسسي التعليم، والمهارات، البنية التحتية للمعلومات، والاتصالات، ونظام الابتكار). مؤشر منظمة التعاون الاقتصادي، والتنمية القائم على خمسة محاور رئيسة هي الاقتصاد القائم على المعرفة، تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات سياسات العلوم، والتقنيات العولمة المخرجات، والتأثير) مؤشر المعرفة العربي الذي يتركب من سنة مكونات حيوية تمثل رافعات التنمية في المنطقة العربية، وهي التعليم ما قبل الجامعي التعليم العالي التعليم التقني، والتدريب المهني، البحث، والتطوير، والابتكار، الاقتصاد تكنولوجيا المعلومات، والاتصال)استخدمت تسميات كثيرة تدل على اقتصاد المعرفة مثل: الاقتصاد الجديد، والاقتصاد الإلكتروني، والاقتصاد الرقمي، واقتصاد الإنترنت، والاقتصاد الافتراضي، والاقتصاد الشبكي؛ مما يبين أن مسألة وضع تعريف جامع مانع لهذا الاقتصاد، لم تلق إجماعاً بين أوساط الباحثين، لكن هناك عدة جهود لا حصر لها تتفاوت في تعريفها لهذا الاقتصاد نذكر منها ما يلي:عرّف برنامج الأمّم المتحدة الإنمائي ٢٠٠٣م الاقتصاد المعرفي بأنه "نشر المعرفة، وإنتاجها، وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي الاقتصادي، والمجتمع المدني، والسياسة، والحياة، وصولاً لترقية الحالة الإنسانية باطراد، أي إقامة التنمية الإنسانية، ويتطلب الأمر بناء القدرات البشرية الممكنة، والتوزيع الناجح، والقدرات البشرية. (UNDP، ٢٠٠٣)يتمثّل اقتصاد المعرفة في إنتاج السلع، والخدمات المعتمدة على نشاطات المعرفة المكثفة؛ حيث تسهم في تطوير التكنولوجيا مع التسريع من وتيرة التقدم العلمي معتمدة في ذلك على الأفكار، والابتكارات بدلاً من الثروات الطبيعية، مستعينة في ذلك بالبحوث؛ لتحسين العملية الإنتاجية، وتطويرها مما ينعكس ذلك إيجابياً على تزايد الناتج المحلي الإجمالي (Spellman، ٢٠٠٤)وقد عرفت منظمة التعاون الاقتصادي، والتنمية OECD اقتصاد المعرفة بأنه: "ذلك الاقتصاد الذي تعد فيه المعرفة المحدد الرئيس للإنتاج، والنمو الاقتصادي من خلال التركيز على دور جديد للمعلومات، والتقنية، والتعليم في تحقيق أداء اقتصادي متميز. (Development، ١٩٩٦)وعرّف البعض اقتصاد المعرفة بأنّه نمط اقتصادي متطور قائم على الاستخدام، واسع النطاق للمعلوماتية، وشبكة الإنترنت في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، وخاصة في التجارة الإلكترونية، مرتكزا بقوة على المعرفة، والإبداع، والتطور التكنولوجي خاصة ما يتعلق بتكنولوجيا الإعلام، والاتصال. (منصور، ١٢-١٣ نوفمبر، ٢٠٠٥)سادسا: أهمية وأهداف الاقتصاد القائم على المعرفة يتجه الاقتصاد العالمي أكثر من أي وقت مضى في تاريخ البشرية إلى اقتصاد قائم على المعرفة فالاقتصاديون الكلاسيكيون قبل قرنين من الزمان عرفوا عوامل الإنتاج بأنها العمالة، ورأس المال، والآن بدأت المعرفة، وتقنية المعلومات تحلّ محل رأس المال، والطاقة كموارد قادرة على زيادة الثروة. فقد أصبحت التكنولوجيا أكثر مما مضى عاملاً مهما في الإنتاج، والإنتاجية، وفي توفير فرص العمل الحقيقية، وفي تنويع الاقتصاد، وزيادة القيمة المضافة، والأرباح، وزيادة الدخل القومي (Krzyminiewska، ٢٠٢٠). لا يعني التحول نحو اقتصاد المعرفة التخلي الكامل عن استغلال المواد الخام التي تهبها الطبيعة، أو استبعاد الاقتصاد التقليدي، إذ تبقى المواد الخام مهمة، ولكن الأهم فيها الأفكار المبتكرة في كيفية استغلالها لزيادة المنافع الاقتصادية؛ حيث أن المعادلة الاقتصادية التقليدية التي تحول الأرض، ورأس المال، والعمالة إلى ثروة مهمة، ولكن غير كافية؛ لأن التنافس العالمي في مجالات الاستثمار أصبح يعتمد أكثر على المهارة لإنتاج أكبر ما يمكن من رأس المال المتاح. (الغالبي، ٢٠٠٥م). تمثل المعرفة آليات الاقتصاد في النمو وخلق الوظائف؛ حيث كشفت

دراسة في عام ١٩٩٥م حول تأثير منتجات برمجيات مايكروسوفت على الاقتصاد المحلي، أن كل وظيفة فى مايكروسوفت قد، وفرت ٦.٧ فرصة عمل جديدة في، ولاية، واشنطن، بينما، وفرت كل وظيفة في شركة بوينغ ٣.٨ فرصة، هذا، وقد أصبح هذا الجيل مرتبطا بالقدرة على إضافة قيمة لاستخدام منتجات، وخدمات تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات. (Barkhordari، ٢٠١٩). ولكن يجب التنويه إلى أن استيراد المعرفة الجاهزة أي استيراد وسائل الإنتاج لا يعنى نقلاً حقيقياً للتكنولوجيا، وإنما هي عملية مؤقتة تزيد من القدرة الإنتاجية ثمّ تتقادم؛ لتصبح بعد ذلك ضعيفة المنافسة في الأسواق مما يتطلب استيراد غيرها. إنّ الانتقال نحو مجتمع المعلومات، والمعرفة يتطلب إعداد مستلزمات مشروع تقييم أصول المعرفة الوطنية من جانب، ومن جانب آخر وضع برامج تساعد على تكوين مناخ إيجابي لإنتاج المعرفة بدلاً من استهلاكها، أي ابتكار، وإبداع المعرفة، وليس فقط تلقي، واستقبال المعرفة. (سفيان، ٢٠١٩).سابعا: أبعاد ومكونات الاقتصاد المعرفي حدد (رمضان، ٢٠١٥) أبعاد الاقتصاد المعرفي في سبعة أبعاد، هي: التفكير النقدي، والتعامل بفاعلية مع المحتوى العلمي، والتعاون، والعمل الجماعي، والإبداع، والابتكار، وحلّ المشكلات، واتخاذ القرار، وتطبيق التكنولوجيا، وتسويق المعرفة، ونشرها. وفي ضوء ما سبق يعرف الباحث أبعاد الاقتصاد المعرفي بأنها مجموعة من السلوكيات، والأنشطة، والمهارات التي تمكن الفرد من التعامل بفاعلية مع المحتوى العلمي، والمعرفة؛ من أجل توظيفها، واستثمارها في كافة المجالات الحياتية. أما مهارات الاقتصاد المعرفي فتعرف إجرائياً بأنّها المهارات التي ترتكز على التفكير النقدي، والتعامل بفاعلية مع المحتوى العلمي، وحلّ المشكلات، واتخاذ القرار، والإبداع في إنتاج المعرفة في فنون الأدب (خاصة القصة القصيرة)، ونشرها، اعتمادا التعاون، والعمل الجماعي، واستثمار رأس المال البشري، وتقنية المعلومات، والاتصالات (التكنولوجيا).

ثامنا: ركائز اقتصاد المعرفة:

هنالك أربعة ركائز أساسية تسند الاقتصاد المعرفي (Mikhail,2007) :

-**الابتكار (البحث، والتطوير):** نظام فعال يسهم في ربط الشؤون التجارية مع المؤسسات الاكاديمية، والمنظمات؛ حيث تسعى الحكومة إلى مواكبة تطورات ثورة المعرفة، والاستيعاب، والتكيف مع الحاجة المحلية.

-**التعليم:** يعدّ برنامج التعليم من الاحتياجات الأساسية التي تساهم في عملياتي الإنتاج المنافسة الاقتصادية، لذلك يتعين توفير يد عاملة مبدعة، ورأس مال بشري يمتلك مهارة على المناهج التعليمية، وبرامج التعلم مدى الحياة.

-**البنية التحتية للتكنولوجيا (الجاهزية الإلكترونية):** البنية التحتية المجهزة الإلكترونية تسهل عملية نشر، وتجهيز المعلومات، والمعارف، والاتصال مع حاجات المنظمة المحلية، لتساهم في دعم النشاط الاقتصادي، وتحضير المشاريع على إنتاج قيمة مضافة عالية.

-**الحاكمية الرشيدة:** السماح، وإتاحة الفرصة لمساهمة الأفراد، والمجتمع الواحد في المؤسسات (القطاع العام، ولخاص، والمجتمع المدني) في عملية اتخاذ القرار بشكل حرّ، ومساهمة، واسعة، لكون هذا النقاش يعدّ مفتاح تنمية المجتمع القائم على المعرفة من خلال تبادل الأفكار بالإمكان اعتبار الحاكمية عامل أساسي في دعم قدرات المعرفة، والإبداع، لكونها تقوم على أساس اقتصادي قوي يوفر كافة التبعاتية القانونية، والسياسية الهادفة إلى تنمية الإنتاج، وتسعى إلى جعل التكنولوجيا الرقمية أكثر إتاحة، ويسراً.

تاسعا: أركان قياس الاقتصاد المعرفي

اعتمد النهج المقدم من قبل البنك المركزي الدولي أربعة أركان أساسية في رسم معالم الإطار الخاص بقياس اقتصاد المعرفة، ويتمّ من خلالها تشكيل معالم واضحة لمراحل المعرفة لدول العالم المختلفة، وترسيخ دعائم اقتصادها الرقمي، وتعد الأركان الأربعة مؤشراً إلى الانتقال نحو اقتصاد معرفي سليم. (الزوار،٢٠٠٨، ص ٩٠)**الركن الأول:** توفير منظومة اقتصادية، ومؤسساتية رصينة قادرة على نقل كافة الوسائل الممكنة للاستخدام الأفضل للمواد المعرفية المتوفرة، والمتجددة، وتكون قاعدة العمل المؤسساتي السليم.**الركن الثاني:** وجود رأس مالي فكري من الأفراد بمستوى علمي رصين، يمتلك خبرة تمنحه القدرة في توليد المورد المعرفي، ونشرة، وإمكانية التطبيق على أرض الواقع.**الركن الثالث:** توفر بنية تحتية للقدرات مرنة قادرة على دعم الاتصال، ومعالجة المورد المعلوماتية، ونشر ذلك عبر شبكات محلية داخل حدود المجتمع. **الركن الرابع:** توفي منظومة قادرة على مواكبة حصيلة لتطور العولمة لها ميزة فاعلة بالابتكار لدى المؤسسات، والجامعات، ودوائر البحث، والتطوير، والمكاتب الاستشارية، تمتلك المعرفة الكافية لاستيعاب معارف جديدة، وتلبي الحاجة للبيئة في حال طلب ذلك عبر استخدام التعينات، وآليات متطورة.

عاشرا:التوجهات الإستراتيجية نحو بناء أسس اقتصاديات المعرفة بالعراق

المرحلة الأولى: بناء مجتمع معرفي مسؤول: تأتي هذه المرحلة للتركيز على تلبية عدة متطلبات مترابطة، ومتداخلة زمنياً يمكن توضيحها بالآتي:

-تطوير، وتوسيع التعليم المهني، ونشر الوعي المجتمعي بأهمية هذا النوع من التعليم، ومجالاته المختلفة في تطوير الصناعات، وتلبية حاجة

المجتمع، ووضع آليات التحفيز المناسبة له كإنشاء جامعات مهنية، وتطبيقية، وجعل معايير التقييم الخاصة بها مستندة إلى النتائج التي تحققها تجاه سوق العمل. اعادة هيكلة الانفاق العام، وترشيده، وإجراء زيادة حاسمة في الانفاق المخصص للتعليم المهني، والبحث العلمي الذي يخدم سوق العمل، واطلاق الصناديق السيادية لتمويل التعليم، والبحث العلمي، تشارك فيه مؤسسات القطاع الخاص، والمجتمع المدني، بهدف تمكين الجامعات، ومخرجاتها لصالح المجتمع.

–تحفيز المساهمات الاجتماعية في دعم، وتطوير التعليم المهني؛ حيث يمكن أن تقوم هذه المساهمات بتطبيق منهجيات مماثلة لقروض التكنولوجيا في جرامين بنك من حيث التركيز على الفئات الأكثر فقراً الفئات الفقيرة ضمن التعليم المهني، وإعطائهم أولوية التمويل، والتدريب لتأسيس مشاريعهم. (الحميد، ٢٠١١)

–تبني نظم إدارية مرنة، تساعد على ترسيخ ثقافة الإبداع، منها العمل الوظيفي الإلكتروني من المنزل، وتنسيق العمل الإلكتروني بين الجامعات، ومؤسسات القطاعين العام، والخاص، وإلزام المؤسسات بالتحول نحو الحكومة الإلكترونية للتأقلم مع الاقتصاد الجديد.

–تطوير شبكات الاتصالات، والأنترنت في المحافظات وفق اتفاقيات، وشراكات فعالة، وبذل الجهود اللازمة للإطلاق القمر الصناعي الأول الخاص بالاتصالات في العراق.

–تطبيق قانون التعليم الإلكتروني، والتركيز بشكل خاص على برامج الدراسات العليا، واستهداف الطلب الخارجي من أجل تعزيز صادرات الخدمات، وتنويع الناتج المحلي.

–تغيير منهجية منح الدرجة العلمي لطلبة الماجستير، والدكتوراه، وجعلها مرتبطة ببرامج التنمية، وتطوير المنتجات، والقطاعات الزراعية، والصناعية، والتكنولوجية.

–نشر حاضنات الأعمال الريادية التي تجمع بين الباحثين، والعلماء، والمنتجين في جميع المحافظات العراقية تختص بتطبيق الأبحاث العلمية، وتسويقها، وتفعيل الشراكة بين الصناعة، والجامعة (محمد ن.، ٢٠١٧)، وتغيير وظيفة الجامعات من نقل المعرفة، ومنح الشهادات إلى نقل الابتكارات، وتطبيق التقنيات.

المرحلة الثانية: الانتقال إلى اقتصاد المعرفة، ودعم التنمية:

تأتي هذه المرحلة لتوظيف مجتمع المعرفة في مجالات تنموية، ومشروعات استراتيجية ضمن صيغ مؤسسية جديدة، وقد أثبت البحث الحالي بموجب تجربة السعودية، أن المناطق النموذجية التنموية تعد من أهم الصيغ المؤسسية التي تسهم في الانتقال الفعال إلى اقتصاد معرفي، ودعم التنمية الشاملة. وتبيّن من خلال البحث الحالي أن العراق يمكن أن يتجه نحو تبني هذه المناطق؛ حيث يمتلك الفرص، والمقومات الإيجابية، فضلاً عن دعم قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المعدل بهذا الاتجاه (القادر، ٢٠٠٨).

وهنا يجب التأكيد على عدة إجراءات، وجوانب مهمّة يتطلب أخذها بعين الاعتبار عند التخطيط الإنشاء المناطق النموذجية، ونجاحها في العراق منها أن يتمّ تبني هذه المناطق على أساس الميزة النسبية، والتنافسية التي تتمتع بها كل محافظة عراقية، مع تحليل قوى السوق الخاصة بكل محافظة، وأن تكون هذه المناطق مسؤولة عن صياغة السياسات، والخطط الوطنية للعلوم، والتقنية، والابتكار، وتوفر أوجه الدعم للبحث العلمي، والابتكار التقني، وتسويقها، وتركز على تطوير التقنيات الاستراتيجية للعراق خاصة تقنية المياه، والطاقة الشمسية، والنقل المستدام، وتكنولوجيا الزراعة، من خلال التعاون مع الشركات العالمية. وبالتالي يجب أن تكون هناك سياسة استثمارية برؤية واضحة على مستوى هذا المشروع، تضع المنهج الذي يسير عليه لتحقيق الأهداف المرجوة، كما يتطلب تبني الإجراءات الآتية: (عيسى، ٢٠١٤)

–نشر الوعي المجتمعي بأهمية المناطق النموذجية، وتشريع قانون خاص بها، وإعطاءها صفة الجهة الرقابية لتطوير مؤسسات التعليم، والبحث العلمي، وتحسين بيئة الأعمال، واحتضان مشروعات القطاع الخاص، وقيادة التنمية في العراق إعادة تقييم، وتصنيف الجامعات العراقية لصالح المناطق النموذجية وفق عدة معايير أهمها عدد ما أنتجته من براءات اختراع عدد حاضنات الأعمال التي تدعمها، المنح البحثية التي توفرها، حجم المبيعات التي تحققها وجود شبكة إنترنت خاصة بالمنطقة النموذجية لتبادل المعلومات لتجاوز ضوضاء الشبكة العامة للأنترنت، ونقل البيانات، والمعلومات بكفاءة، وفاعلية.

–تحديد طرق تمويل المناطق النموذجية، وهنا يجب دراسة مدى إمكانية التمويل من مصادر غير حكومية كالأوقاف، والتبرعات، وتحويلات العاملين بالخارج، وتفعيل دور البنوك الإسلامية بهذا الاتجاه.

وبهذا يمكن أن تكون المناطق النموذجية في كل محافظة عراقية بمثابة الجهة الحكومية التي تتولى مسؤولية تمكين مؤسسات التعليم، والبحث العلمي، ودعم القطاع الخاص، وتشجيع الاستثمار، وتحفيز منظومة الابتكار الوطني، من خلال تنفيذ الأبحاث العلمية بما يخدم السوق المحلية، ونوصي أصحاب القرار بضرورة تبني هذه الصيغة المؤسسية الجديدة بهدف الانتقال إلى اقتصاد المعرفة، وخدمة التنمية في العراق، وتعزيز مكانته الدولية، وهذا ما نصبو إليه، ومن الله التوفيق.

المبحث الثالث الجانب العملي للدراسة

أولًا: الصدق الظاهري تشير العديد من الدراسات، والأبحاث إلى ضرورة اخضاع الاستبانة في صورتها الأولية إلى التحكيم العلمي، ومن أجل ذلك قام الباحث بعرض الاستبانة على مجموعة من الأساتذة، والخبراء المحكمين وقد تمّ اعتماد نسبة الاتفاق المرتفعة، والبالغة (80%) من أجل اعتماد فقرات الاستبانة، وتمّ تعديل الاستبانة بناءًا على المقترحات، والتعديلات التي اقترحها الخبراء.

ثانيًا: ثبات المقياس للقيام باختبار ثبات الاستبانة، والتعرف على مدى قدرة الفقرات على قياس ما وضعت من اجله تمّ اجراء اختبار (كرونباخ الفا)، وتشير الدراسات إلى أن القيم المقبولة تشترط أن تكون قيمة الثبات أكبر من (0.70)، وقد سجلت قيم الثبات لمحور عوامل النجاح الحاسمة (0.764) ومحور الاقتصاد المعرفي (0.784)، وكانت قيمة الثبات لأجمالي الاستبانة (0.864)، وهذه القيم تحقق الشروط المقبولة لمعاملات الثبات.جدول رقم ١: مقياس الدراسة

المتغيرات، والأبعاد	عدد الفقرات	المختصر	معامل الفا كرونباخ
القيادة الفعالة	6	X1	0.808
كفاية التعاون	6	X2	0.813
دعم الأعمال	6	X3	0.711
جودة البنية التحتية	6	X4	0.716
توفير التمويل	6	X5	0.707
عوامل النجاح الحاسمة	30	X	0.764
الابتكار، ونشر المعرفة	6	Y1	0.795
تطوير رأس المال المعرفي	6	Y2	0.812
النظام التعليمي	6	Y3	0.884
البنية التحتية للمعلومات، والتحول الرقمي	6	Y4	0.841
الاقتصاد المعرفي	24	Y	0.784
جميع المحاور			0.864

ثالثا: اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسةيعدّ التوزيع الطبيعي من الخطوات المبكرة، والمهمة للتحليل متعدد المتغيرات، ويعتمد بشكل رئيسي على عاملين للإثبات، وهما معامل الالتواء (Skewness)، والذي يبين طبيعة علاقة التناظر للتوزيع، ومعامل التفلطح (Kurtosis) الذي يرتبط بذروة التوزيع، وبهذا فالتوزيع إمّا أن يكون ذا ذروة عالية، أو مسطّحاً جداً. إذ في حالة اقتراب قيم معاملي الالتواء، أو التفلطح بين (±1.96)، فإن هذا يعني أن البيانات موزعة توزيعاً طبيعياً (Field 2017: 22)، كما يأتي:

١. التوزيع الطبيعي لبيانات عوامل النجاح الحاسمةمن نتائج الجدول (١)، والخاص بالتوزيع الطبيعي للبيانات الخاصة بمتغير عوامل النجاح الحاسمة، والذي يتضح بإن بيانات معاملات التفلطح (Kurtosis)، والالتواء (Skewness) كانت ضمن مجال القبول بين (−١.٩٦)، و(+١.٩٦)، وهذا يشير إلى أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.جدول رقم ٢: التوزيع الطبيعي لبيانات متغير عوامل النجاح الحاسمة

الاسئلة	الالتواء Skewness	القيمة الحرجة	التفلطح Kurtosis	القيمة الحرجة
q30	−.648	−3.507	.172	.465
q29	−.445	−2.409	−.524	−1.419

q28	−.967	−5.238	.591	1.602
q27	−.514	−2.783	−.340	−.920
q26	−.472	−2.555	−.414	−1.122
q25	−.579	−3.136	.571	1.545
q24	−.533	−2.887	−.095	−.258
q23	−.835	−4.524	.533	1.442
q22	−.579	−3.135	−.118	−.319
q21	−.680	−3.684	.225	.610
q20	−.435	−2.359	−.295	−.798
q19	−.290	−1.573	−.956	−2.588
q18	−.739	−4.001	.302	.819
q17	−.558	−3.024	.189	.511
q16	−.876	−4.746	.573	1.552
q15	−.712	−3.855	.368	.996
q14	−1.036	−5.613	1.336	3.617
q13	−.638	−3.458	−.159	−.431
q12	−.551	−2.983	−.277	−.749
q11	−.490	−2.654	−.522	−1.414
q10	−.248	−1.346	−.522	−1.415
q9	−.464	−2.512	−.470	−1.272
q8	−.505	−2.734	−.272	−.736
q7	−.785	−4.253	.108	.294
q6	−.685	−3.711	.371	1.004
q5	−.578	−3.133	−.135	−.364
q4	−.617	−3.342	.061	.164
q3	−.539	−2.920	−.068	−.184
q2	−.532	−2.881	.083	.224
q1	−1.038	−5.620	.814	2.203
Multivariate			178.749	27.059

٢. التوزيع الطبيعي لبيانات الاقتصاد المعرفي من نتائج الجدول (٣)، والخاص بالتوزيع الطبيعي للبيانات الخاصة بمتغير الاقتصاد المعرفي، والذي يتضح بأن بيانات معاملات التفلطح (Kurtosis)، والالتواء (Skewness) كانت ضمن مجال القبول بين (−١.٩٦)، و(+١.٩٦)، وهذا يشير إلى أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.جدول رقم ٣: التوزيع الطبيعي لبيانات متغير الاقتصاد المعرفي

الاسئلة	الالتواء Skewness	القيمة الحرجة	التفلطح Kurtosis	القيمة الحرجة
z24	−.725	−3.929	.484	1.310
z23	−.462	−2.504	−.055	−.150
z22	−.715	−3.870	.714	1.933

z21	−.561	−3.036	−.123	−.332
z20	−.489	−2.651	.092	.249
z19	−.472	−2.554	−.246	−.665
z18	−.363	−1.965	.103	.279
z17	−.492	−2.667	.053	.145
z16	−.681	−3.689	.401	1.085
z15	−.524	−2.839	−.394	−1.068
z14	−.397	−2.152	−.322	−.872
z13	−.497	−2.692	−.065	−.177
z12	−.511	−2.770	−.179	−.485
z11	−.556	−3.009	.480	1.300
z10	−.717	−3.885	.478	1.294
z9	−.736	−3.987	.738	1.998
z8	−.713	−3.861	.750	2.032
z7	−.738	−3.996	.736	1.993
z6	−.779	−4.220	.827	2.241
z5	−.587	−3.181	.691	1.870
z4	−.421	−2.283	.228	.618
z3	−.464	−2.511	.258	.699
z2	−.751	−4.067	.623	1.687
z1	−.742	−4.021	.484	1.311
Multivariate			135.906	25.519

رابعا: التحليل العاملي وبناء النماذج من أجل اجراء التحليل العاملي التوكيدي يتمّ بناء النماذج عبر اعتماد اسلوب النمذجة الهيكلية (SEM) باعتبارها الطريقة المثلى لاحتساب العلاقات المتشعبة للبيانات متعددة الأبعاد، ويعد التحليل العاملي التوكيدي (CFA) من الأدوات المهمة التي تستخدم لاختبار الأبعاد، والفقرات، والعوامل الكامنة، وذلك للمقاييس المعتمدة، والتي تمت تجربتها، وسيتمّ التحليل العاملي بالإضافة إلى بناء النماذج، ومقارنتها بتحقيقه شروط جودة المطابقة للنماذج . ويتيح هذا التحليل الفرصة لتحديد، واختبار صحة نماذج معينة للقياس الإحصائي البنائي، والتي تمّ بنائها بالاعتماد على أسس نظرية مسبقة (Hewit et al. 2004)، وللحكم على مقبولية النموذج بالاعتماد على أغلب المؤشرات، وليس جميعها، ويرفض النموذج في حالة ضعف المؤشرات، ويمكن إجراء التعديلات المطلوبة بالحذف، أو التعديل للفقرات عن طريق إجراءات التعديل (Modification Indices) (Byren 2010: 3).

١. التحليل العاملي التوكيدي لأنموذج عوامل النجاح الحاسمة يتكون هذا المتغير من خمسة أبعاد أساسية، وكل منها يتكون من مجموعة فقرات، وقد تمّ بناء النموذج الهيكلي لاختبار التحليل العاملي التوكيدي من أجل التعرف عن مدى قدرة الفقرات بتفسير الأبعاد التابعة لها، ويشير الأنموذج ضمن الشكل (٣) إلى أن مؤشرات جودة المطابقة للنموذج ضعيفة، ومن هنا فإن النموذج غير مقبول لكونه لم يحقق الشروط المطلوبة في الجدول السابق، كما أن قيمة مؤشر مربعات الخطا (RMSEA) كانت أكبر من القيمة المسموح بها، وهنا لابدّ من إجراء التعديلات المطلوبة على النموذج بحذف، وتعديل الفقرات بحسب توصيات دليل التعديل المفترض (Modification Indices) (Hox & Becher2011: 3)، ويكون النموذج مقبول بعد مقارنة قيمه مع الشروط المطلوبة لجودة النماذج، كما أن جميع تقديرات النموذج، والفقرات ذات تشبع أكبر من (0.50) (Wan2013: 200). وبعد إجراء التعديلات فإن النموذج يحقق الشروط المفترضة، والمطلوبة، ويكون النموذج بعد التعديل كما في الشكل (٣).شكل رقم ٣: الأنموذج الهيكلي لمتغير عوامل النجاح الحاسمة، وأبعاده

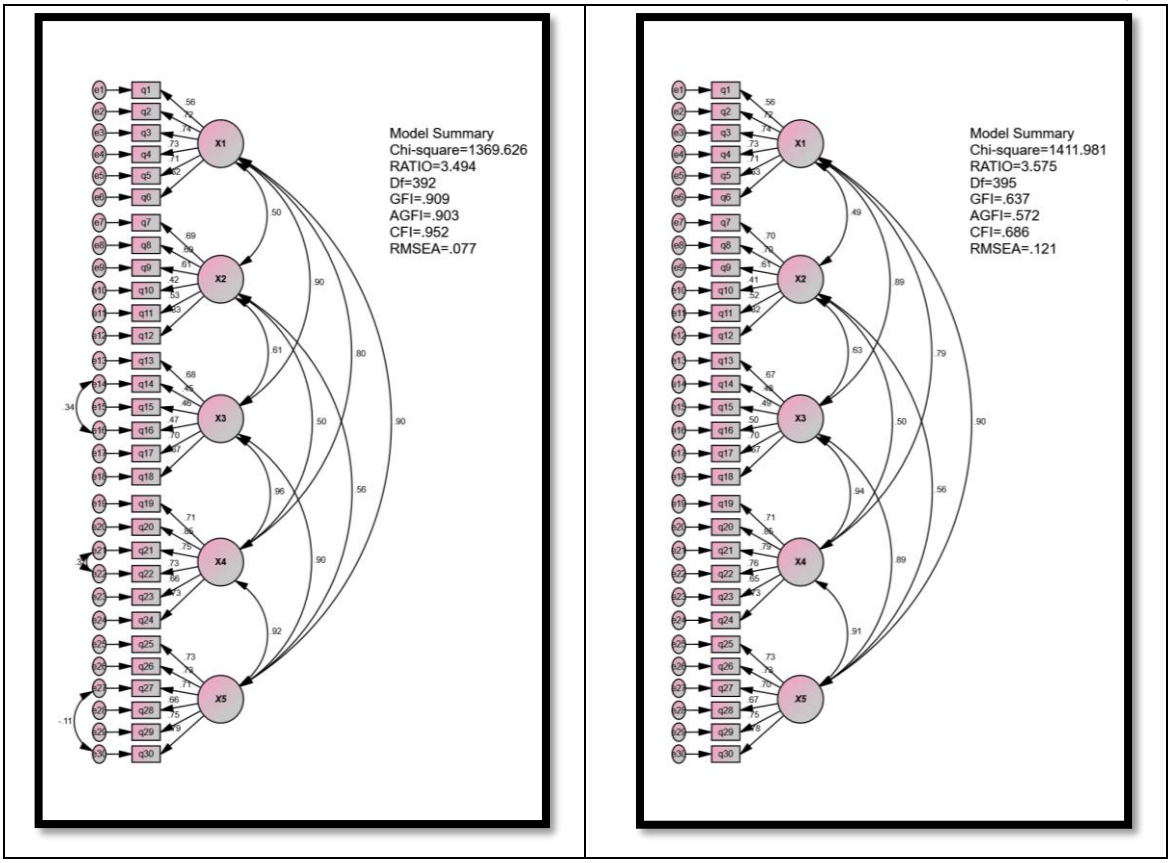

شكل رقم ٣: الأنموذج الهيكلي لمتغير عوامل النجاح الحاسمة وأبعاده بعد التعديل

٢. التحليل العاملي التوكيدي لأنموذج الاقتصاد المعرفي

يتكون هذا المتغير من أربعة أبعاد أساسية، وكل منها يتكوّن من مجموعة فقرات، وقد تمّ بناء النموذج الهيكلي لاختبار التحليل العاملي التوكيدي من أجل التعرّف عن مدى قدرة الفقرات بتفسير الأبعاد التابعة لها، ويشير الأنموذج ضمن الشكل (٤) إلى أن مؤشرات جودة المطابقة للنموذج ضعيفة، ومن هنا فإن النموذج غير مقبول لكونه لم يحقق الشروط المطلوبة في الجدول السابق، كما أن قيمة مؤشر مربعات الخطا (RMSEA) كانت أكبر من القيمة المسموح بها، وهنا لابدّ من إجراء التعديلات المطلوبة على النموذج بحذف، وتعديل الفقرات بحسب توصيات دليل التعديل

المفترض (Modification Indices)، ويكون النموذج مقبولاً بعد مقارنة قيمة مع الشروط المطلوبة لجودة النماذج، كما أن جميع تقديرات النموذج، والفقرات ذات تشبع أكبر من (0.50). وبعد إجراء التعديلات فإن النموذج يحقق الشروط المفترضة، والمطلوبة، ويكون النموذج بعد التعديل كما في الشكل (٤).

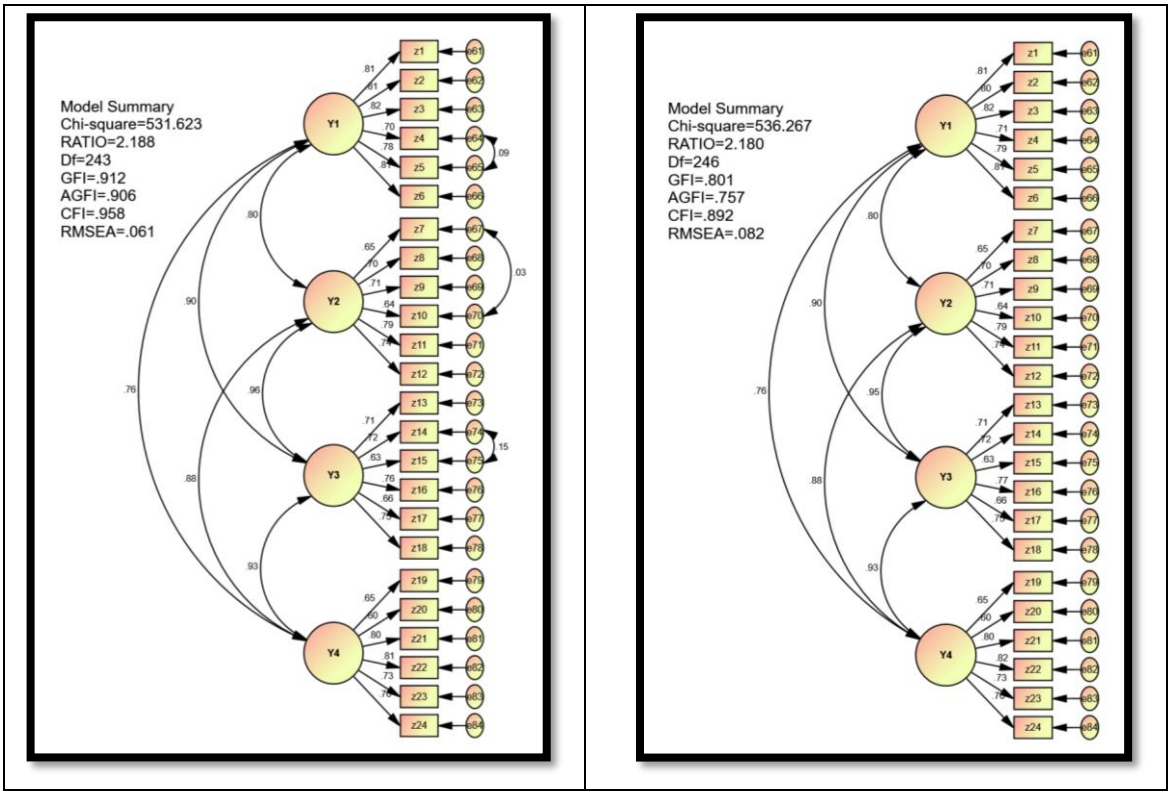

شكل رقم ٤: الأنموذج الهيكلي لمتغير الاقتصاد المعرفي، وأبعاده بعد التعديل

خامسا: اختبار علاقات الارتباط بين عوامل النجاح الحاسمة والاقتصاد المعرفي

تشير نتائج الجدول (٧) إلى اختبار علاقات الارتباط بين عوامل النجاح الحاسمة، وأبعاده، والاقتصاد المعرفي، كما يأتي:

١- **الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة ارتباط قوية معنوية ذات دلالة إحصائية بين بعد القيادة الفعالة، والاقتصاد المعرفي**تشير نتائج تحليل علاقات الارتباط بوجود علاقة ارتباط قوية معنوية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين إذ سجّلت قيمة معامل الارتباط (** 0.719)، وهي قيمة إيجابية، ومرتفعة نسبياً، وهي ذات دلالة إحصائية معنوية إذ كانت قيمة اختبار (T) أكبر من القيمة الجدولية بالإضافة إلى مستوى الدلالة (P) ذات قيمة منخفضة، وأصغر من الحدود التي تشترط أن تكون أصغر من (0.05) مما يشير إلى تحقق الفرضية.

٢- **الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة ارتباط قوية معنوية ذات دلالة إحصائية بين بعد كفاية التعاون، والاقتصاد المعرفي** تشير نتائج تحليل علاقات الارتباط بوجود علاقة ارتباط قوية معنوية بين المتغيرين إذ سجلت قيمة معامل الارتباط (** 0.685)، وهي قيمة موجبة ذات دلالة إحصائية معنوية إذ كانت قيمة اختبار (T) أكبر من القيمة الجدولية بالإضافة إلى مستوى الدلالة (P) ذات قيمة أصغر من الحدود التي تشترط أن تكون أصغر من (٠.٠٥)، مما يشير إلى رفض هذه الفرضية.

٣- **الفرضية الفرعية الثالثة: توجد علاقة ارتباط قوية معنوية ذات دلالة إحصائية بين بعد دعم الأعمال، والاقتصاد المعرفي** تشير نتائج تحليل علاقات الارتباط بوجود علاقة ارتباط قوية معنوية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين إذ سجّلت قيمة معامل الارتباط (** 0.790)، وهي قيمة إيجابية، ومرتفعة نسبياً، وهي ذات دلالة إحصائية معنوية إذ كانت قيمة اختبار (T) أكبر من القيمة الجدولية بالإضافة إلى مستوى الدلالة (P) ذات قيمة منخفضة، وأصغر من الحدود التي تشترط أن تكون أصغر من (٠.٠٥) مما يشير إلى تحقق الفرضية الفرعية.

٤- **الفرضية الفرعية الرابعة: توجد علاقة ارتباط قوية معنوية ذات دلالة إحصائية بين بعد جودة البنية التحتية، والاقتصاد المعرفي** تشير نتائج تحليل علاقات الارتباط بوجود علاقة ارتباط قوية معنوية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين إذ سجّلت قيمة معامل الارتباط (** 0.670)، وهي قيمة إيجابية، ومرتفعة نسبياً، وهي ذات دلالة إحصائية معنوية إذ كانت قيمة اختبار (T) أكبر من القيمة الجدولية بالإضافة إلى مستوى الدلالة (P) ذات قيمة منخفضة، وأصغر من الحدود التي تشترط أن تكون أصغر من (٠.٠٥) مما يشير إلى تحقق الفرضية الفرعية.

٥- **الفرضية الفرعية الخامسة: توجد علاقة ارتباط قوية معنوية ذات دلالة إحصائية بين بعد توفير التمويل، والاقتصاد المعرفي** تشير نتائج تحليل علاقات الارتباط بوجود علاقة ارتباط قوية معنوية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين إذ سجّلت قيمة معامل الارتباط (** 0.639)، وهي قيمة إيجابية، ومرتفعة نسبياً، وهي ذات دلالة إحصائية معنوية إذ كانت قيمة اختبار (T) أكبر من القيمة الجدولية بالإضافة إلى مستوى الدلالة (P) ذات قيمة منخفضة، وأصغر من الحدود التي تشترط أن تكون أصغر من (٠.٠٥) مما يشير إلى تحقق الفرضية الفرعية.**الفرضية الرئيسة الأولى: توجد علاقة ارتباط قوية معنوية ذات دلالة إحصائية بين عوامل النجاح الحاسمة، وأبعاده في الاقتصاد المعرفي.**أسفرت نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS، كما مبيّن في الجدول أن هناك علاقة ارتباط قوية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين إذ سجلت قيمة معامل الارتباط (** 0.762)، وهي قيمة إيجابية، ومرتفعة نسبياً، وهي ذات دلالة إحصائية معنوية إذ كانت قيمة اختبار (T) أكبر من القيمة الجدولية بالإضافة إلى مستوى الدلالة (P) ذات قيمة منخفضة، وأصغر من الحدود التي تشترط أن تكون أصغر من (٠.٠٥)، وعليه فإن الفرضية الرئيسة قد تحققت.جدول رقم ٧: معاملات علاقات الارتباط عوامل النجاح الحاسمة، والاقتصاد المعرفي

المتغير التابع / المتغير المستقل	الاقتصاد المعرفي			
	الارتباط	قيمة (T)	مستوى المعنوية	النتيجة
القيادة الفعالة	0.719 **	6.711	٠.٠٠٠	قبول
كفاية التعاون	0.685 **	6.111	٠.٠٠٠	قبول
دعم الأعمال	0.790 **	8.355	٠.٠٠٠	قبول
جودة البنية التحتية	0.670 **	5.848	٠.٠٠٠	قبول
توفير التمويل	0.639 **	5.384	٠.٠٠٠	قبول
عوامل النجاح الحاسمة	0.762 **	7.630	٠.٠٠٠	قبول
قيمة (T) الجدولية عند (0.05) = 1.684				
قيمة (T) الجدولية عند (0.01) = 2.423				

سادسا: اختبار علاقات التاثير بين عوامل النجاح الحاسمة والاقتصاد المعرفي

تشير نتائج الجدول (٨) إلى تحليل تأثير عوامل النجاح الحاسمة، وأبعاده في الاقتصاد المعرفي، كما يأتي:

١-الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة تأثير معنوية إحصائياً بين القيادة الفعالة والاقتصاد المعرفي

من خلال مراجعة قيم الجدول يتضح أن القيادة الفعالة تؤثر معنوياً في الاقتصاد المعرفي؛ حيث تشير قيمة معاملات الانحدار إلى وجود العلاقة؛ حيث بلغ الثابت (α) (0.989) أما قيمة التأثير فتعكسه قيمة (β) التي بلغت (0.699) التي أظهرت وجود التأثير عند التغيير الايجابي بمقدار (١) في المتغير المستقل، وهذا يدل على أن منحنى الانحدار كاف لوصف العلاقة بين المتغيرات، وبمستوى ثقة (0.95)، و(0.99)، كما أشارت قيمة معامل التفسير (R2) إلى أن قيمته بلغت (0.517)، وهذا يعني أن (القيادة الفعالة) يفسر (% 51.7) من التغييرات الحاصلة في المتغير المعتمد الاقتصاد المعرفي، وباقي التفسير يعود لمتغيرات أخرى لم يتمّ تضمينها ضمن أنموذج الانحدار. وأن هذه العلاقات معنوية؛ حيث أن القيمة الفائية (F) المحسوبة أكبر من قيمتها المجدولة ضمن مستوى المعنوية، ويدعم ذلك قيمة الدلالة المعنوية التي ظهرت قيمتها أصغر من (0.05)، وفي ضوء هذه النتائج يتضح قبول الفرضية. وقد جرى اختبار الفرضية من خلال تحليل الانحدار، وقد تمّ صياغة معادلة الانحدار للعلاقة بين المتغيرين، وكالآتي: $Y = \alpha + \beta X1$ Y= 0.989 + 0.699 X1

٢-الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة تأثير معنوية إحصائياً بين كفاية التعاون، والاقتصاد المعرفي من خلال مراجعة قيم الجدول يتضح أن كفاية التعاون تؤثر معنوياً في الاقتصاد المعرفي؛ حيث تشير قيمة معاملات الانحدار إلى وجود العلاقة؛ حيث بلغ الثابت (α) (1.460) أما قيمة

التأثير فتعكسه قيمة (β) التي بلغت (0.609) التي أظهرت وجود التأثير عند التغيير الإيجابي بمقدار (١) في المتغير المستقل، وهذا يدل على أن منحنى الانحدار كاف لوصف العلاقة بين المتغيرات، وبمستوى ثقة (0.95)، و(0.99)، كما أشارت قيمة معامل التفسير (R2) إلى أن قيمته بلغت (0.471)، وهذا يعني أن (كفاية التعاون) يفسر (% 47.1) من التغييرات الحاصلة في المتغير المعتمد الاقتصاد المعرفي، وباقي التفسير يعود لمتغيرات اخرى لم يتمّ تضمينها ضمن أنموذج الانحدار. وأن هذه العلاقات معنوية؛ حيث أن القيمة الفائية (F) المحسوبة أكبر من قيمتها المجدولة ضمن مستوى المعنوية، ويدعم ذلك قيمة الدلالة المعنوية التي ظهرت قيمتها أصغر من (0.05)، وفي ضوء هذه النتائج يتضح قبول الفرضية. وقد جرى اختبار الفرضية من خلال تحليل الانحدار، وقد تمّ صياغة معادلة الانحدار للعلاقة بين المتغيرين، وكالآتي: $Y = \alpha + \beta X2$ $Y= 1.460 + 0.609\ X2$

٣-**الفرضية الفرعية الثالثة: توجد علاقة تأثير معنوية إحصائياً بين دعم الأعمال، والاقتصاد المعرفي** من خلال مراجعة قيم الجدول يتضح أن دعم الأعمال تؤثر معنوياً في الاقتصاد المعرفي؛ حيث تشير قيمة معاملات الانحدار إلى وجود العلاقة؛ حيث بلغ الثابت (α) (0.800) أما قيمة التأثير فتعكسه قيمة (β) التي بلغت (0.768) التي أظهرت وجود التأثير عند التغيير الإيجابي بمقدار (١) في المتغير المستقل، وهذا يدل على أن منحنى الانحدار كاف لوصف العلاقة بين المتغيرات، وبمستوى ثقة (0.95)، و(0.99)، كما أشارت قيمة معامل التفسير (R2) إلى أن قيمته بلغت (0.624)، وهذا يعني أن (دعم الأعمال) يفسر (% 62.4) من التغييرات الحاصلة في المتغير المعتمد الاقتصاد المعرفي، وباقي التفسير يعود لمتغيرات أخرى لم يتمّ تضمينها ضمن أنموذج الانحدار. وأن هذه العلاقات معنوية؛ حيث أن القيمة الفائية (F) المحسوبة أكبر من قيمتها المجدولة ضمن مستوى المعنوية، ويدعم ذلك قيمة الدلالة المعنوية التي ظهرت قيمتها أصغر من (0.05)، وفي ضوء هذه النتائج يتضح قبول الفرضية. وقد جرى اختبار الفرضية من خلال تحليل الانحدار، وقد تمّ صياغة معادلة الانحدار للعلاقة بين المتغيرين، وكالآتي: $Y = \alpha + \beta X3$ $Y= 0.800 + 0.768\ X3$

٤-**الفرضية الفرعية الرابعة: توجد علاقة تأثير معنوية إحصائياً بين جودة البنية التحتية، والاقتصاد المعرفي** من خلال مراجعة قيم الجدول يتضح أن جودة البنية التحتية تؤثر معنوياً في الاقتصاد المعرفي؛ حيث تشير قيمة معاملات الانحدار إلى وجود العلاقة؛ حيث بلغ الثابت (α) (1.165) أما قيمة التأثير فتعكسه قيمة (β) التي بلغت (0.451) التي أظهرت وجود التأثير عند التغيير الإيجابي بمقدار (١) في المتغير المستقل، وهذا يدل على أن منحنى الانحدار كاف لوصف العلاقة بين المتغيرات، وبمستوى ثقة (0.95)، و(0.99)، كما أشارت قيمة معامل التفسير (R2) إلى أن قيمته بلغت (0.449)، وهذا يعني أن (جودة البنية التحتية) يفسّر (% 44.9) من التغييرات الحاصلة في المتغير المعتمد الاقتصاد المعرفي، وباقي التفسير يعود لمتغيرات أخرى لم يتمّ تضمينها ضمن أنموذج الانحدار. وأن هذه العلاقات معنوية؛ حيث أن القيمة الفائية (F) المحسوبة أكبر من قيمتها المجدولة ضمن مستوى المعنوية، ويدعم ذلك قيمة الدلالة المعنوية التي ظهرت قيمتها أصغر من (0.05)، وفي ضوء هذه النتائج يتضح قبول الفرضية. وقد جرى اختبار الفرضية من خلال تحليل الانحدار، وقد تمّ صياغة معادلة الانحدار للعلاقة بين المتغيرين، وكالآتي: $Y = \alpha + \beta X4$ $Y= 1.165 + 0.451\ X4$

٥-**الفرضية الفرعية الخامسة: توجد علاقة تأثير معنوية إحصائياً بين توفير التمويل، والاقتصاد المعرفي** من خلال مراجعة قيم الجدول يتضح أن توفير التمويل تؤثر معنوياً في الاقتصاد المعرفي؛ حيث تشير قيمة معاملات الانحدار إلى وجود العلاقة؛ حيث بلغ الثابت (α) (1.197) أما قيمة التأثير فتعكسه قيمة (β) التي بلغت (0.446) التي أظهرت وجود التأثير عند التغيير الإيجابي بمقدار (١) في المتغير المستقل، وهذا يدل على أن منحنى الانحدار كاف لوصف العلاقة بين المتغيرات، وبمستوى ثقة (0.95)، و(0.99)، كما أشارت قيمة معامل التفسير (R2) إلى أن قيمته بلغت (0.408)، وهذا يعني أن (توفير التمويل) يفسر (% 40.8) من التغييرات الحاصلة في المتغير المعتمد الاقتصاد المعرفي، وباقي التفسير يعود لمتغيرات أخرى لم يتمّ تضمينها ضمن أنموذج الانحدار. وأن هذه العلاقات معنوية؛ حيث أن القيمة الفائية (F) المحسوبة أكبر من قيمتها المجدولة ضمن مستوى المعنوية، ويدعم ذلك قيمة الدلالة المعنوية التي ظهرت قيمتها أصغر من (0.05)، وفي ضوء هذه النتائج يتضح قبول الفرضية. وقد جرى اختبار الفرضية من خلال تحليل الانحدار، وقد تمّ صياغة معادلة الانحدار للعلاقة بين المتغيرين، وكالآتي: $Y = \alpha + \beta X5$ $Y= 1.197 + 0.446\ X5$

٦-**الفرضية الرئيسية الثانية: توجد علاقة تأثير معنوية إحصائياً بين عوامل النجاح الحاسمة، والاقتصاد المعرفي** من خلال مراجعة قيم الجدول يتضح أن عوامل النجاح الحاسمة تؤثر معنوياً في الاقتصاد المعرفي؛ حيث تشير قيمة معاملات الانحدار إلى وجود العلاقة؛ حيث بلغ الثابت (α) (1.216) أما قيمة التأثير فتعكسه قيمة (β) التي بلغت (0.685) التي أظهرت وجود التأثير عند التغيير الإيجابي بمقدار (١) في المتغير

المستقل، وهذا يدل على أن منحنى الانحدار كاف لوصف العلاقة بين المتغيرات، وبمستوى ثقة (0.95)، و(0.99)، كما أشارت قيمة معامل التفسير (R2) إلى أن قيمته بلغت (0.581)، وهذا يعني أن (عوامل النجاح الحاسمة) يفسر (58.1 %) من التغييرات الحاصلة في المتغير المعتمد الاقتصاد المعرفي، وباقي التفسير يعود لمتغيرات أخرى لم يتمّ تضمينها ضمن أنموذج الانحدار. وأن هذه العلاقات معنوية؛ حيث أن القيمة الفائية (F) المحسوبة أكبر من قيمتها المجدولة ضمن مستوى المعنوية، ويدعم ذلك قيمة الدلالة المعنوية التي ظهرت قيمتها أصغر من (0.05)، وفي ضوء هذه النتائج يتضح قبول الفرضية. وقد جرى اختبار الفرضية من خلال تحليل الانحدار، وقد تمّ صياغة معادلة الانحدار للعلاقة بين المتغيرين، وكالآتي: $Y = \alpha + \beta X$ $Y = 1.216 + 0.685\ X$ جدول رقم ٨: تحليل تأثير عوامل النجاح الحاسمة في الاقتصاد المعرفي

المستقل/البعد	معاملات النموذج (α)	(β)	معامل التحديد (R^2)	قيمة (F) المحسوبة	مستوى المعنوية	المتغير المعتمد
القيادة الفعالة	٠.٩٨٩	٠.٦٩٩	0.517	45.057	0.000	الاقتصاد المعرفي
كفاية التعاون	1.460	0.609	0.471	37.346	0.000	
دعم الأعمال	0.800	0.768	0.624	69.813	0.000	
جودة البنية التحتية	1.165	0.451	0.449	34.194	0.000	
توفير التمويل	١.١٩٧	0.446	0.408	28.991	0.000	
عوامل النجاح الحاسمة	1.216	0.685	0.581	58.213	0.000	
قيمة (F) الجدولية عند (0.05) = 4.084						
قيمة (F) الجدولية عند (0.01) = 7.314						

المبحث الرابع الاستنتاجات والتوصيات

أولًا: الاستنتاجات

١) تشجع الجامعات على وضع آليات تحرص على التحسين والتحديث لملف البنية التحتية يواكب التغيرات التكنولوجية.

٢) يتوفر مناخ علمي، وتكنولوجي يسمح بوجود بيئة جامعية تدعم التكنولوجيا والابتكار

٣) توفر عوامل النجاح الحاسمة بيئة مشجعة على التفكير الإبداعي خارج الصندوق، من خلال الدعم المعنوي، الموارد التقنية، والإرشاد الموجه نحو الإبداع.

٤) تركز عوامل النجاح الحاسمة على بناء مهارات رقمية متقدمة لدى رواد الأعمال، مثل: تحليل البيانات، البرمجة، وإدارة المنصات الرقمية، مما يعزز جاهزيتهم لسوق العمل الحديث.

٥) هنالك تأثير إيجابي لعوامل النجاح الحاسمة في الاقتصاد المعرفي؛ حيث أن عوامل النجاح الحاسمة مثل: التعليم عالي الجودة التكنولوجيا المتقدمة، والبحث، والتطوير تدعم توليد الأفكار المبتكرة، وحلول جديدة للتحديات المعاصرة

٦) أثبتت النتائج أن كل من عوامل النجاح الحاسمة تؤثر إيجابًا على الاقتصاد المعرفي، وأن دمجهما معا يعزز هذا التأثير بشكل كبير.

ثانيًا: التوصيات

١- توفير بيئة داعمة وإنشاء مراكز متخصصة للابتكار وريادة الأعمال داخل الجامعات

٢- تخصيص المساحات بناءً على الأولويات الاستراتيجية وتصميم المساحات بحيث تكون متعددة الاستخدامات لتلبية احتياجات الشركات الناشئة والمشاريع البحثية

٣- إجراء دراسات جدوى دقيقة لتحديد التكاليف الفعلية لكل مشروع ووضع معايير لقياس نجاح المشاريع وضمان تحقيق الأهداف.

٤- تعزيز التعاون بين الجامعات ومنظمات الأعمال من خلال عقد شراكات استراتيجية تهدف إلى تطبيق نتائج البحوث العلمية وربطها بحاجات الأسواق.

٥- تخصيص موارد كافية لتدريب الموظفين ورواد الأعمال لتنمية المهارات المعرفية.

٦- توعية المجتمع بأهمية ريادة الأعمال، ودعم الفعاليات، والمنتديات التي تجمع بين رواد الأعمال والمستثمرين.

٧- تعزيز الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص لتوفير الدعم المالي واللوجستي للتحول للاقتصاد المعرفي.

قائمة المراجع

١. السبعاوي، ي. م. (٢٠١٩). عوامل النجاح الحرجة في تطبيق معايير جودة التعليم العالي: دراسة استطلاعية تحليلية لآراء عينة من القيادات الإدارية، والهيئة التدريسية في جامعة التنمية البشرية. المجلة العربية للإدارة السليمانية، مجلد ٣٩(العدد ٤) ٦٧.

٢. خلف، س. ح. (٢٠٢٢). تأثير عوامل النجاح الحاسمة في تحسين إنتاجية العاملين دراسة تحليلية في معمل كبريت المشراق. مجلة تكريت للعلوم الإدارية، والاقتصادية، ١٨(٢) ٢٢٠.

٣. العتبة، س. ع. (٢٠١٤). تأثير عناصر النجاح الحرجة في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة. مجلة العلوم الاقتصادية، والإدارية ٢٠(٨٠) ٢١٦.

٤. محمد بن بوزيان الطاهر زياني. (٢٠٠٨). دور التكنولوجيا الحاضنات في تطوير المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة. رقة عمل مقدمة إلى فعاليات الملتقي الدولي- الجزائر- جامعة حسيبة بن بو علي.

٥. صالح، طالب. (٢٠١٩). قياس وتحليل العلاقة بين اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية، تركيا نموذجاً .مجلة الإدارة والاقتصاد، ٤٢(122)، 433-456.

٦. حسين مظفر احمد ،)٢٠٢١ (تقييم عوامل النجاح الحرجة في إطار إدارة المعرفة ٢.٠-دراسة لبعض الشركات الصناعية في محافظة كركوك- .المعهد التقني/الحويجة، مجلة الادارة والاقتصاد٤٤)١٢١(، .23-48

٧. نوري ، صبا صلاح ريادة الاعمال الخضراء وتأثيرها في التنمية السياحية المستدامة (دراسة تحليلة لاراء مديري دوائر بلديات أمانة بغداد). (٢٠٢٤ .(مجلة الإدارة والاقتصاد .25-9 ,(136)47 ,

8.Tuan N.-T. (2020). Identifying Critical Success Factors through Interactive Management MATEC Web of Conferences vol 312 p. 2.

9.Bullen C. &. (1981). A primer on critical success factors Center for. Sloan School of Management WP Massachusetts Institute vol 69 9.

10. Nasiren and Abdullah Mohd Asmoni. (2016). Critical Success Factors on the BCMImplementation in SMEs Journal of Advanced Research in Business and Management Studies 3 108.

11. Mikhail. System of higier education Ontario instiut for studies in education ,2007.

12. Thompson A. &. (2003). "Strategic Management Concepts and Cases". USA: 106.

13. Garousi V. T. (2019). "Correlation of critical success factors with success of software projects: an empirical investigation. 431.

14. Zahidy A. A. (2019). Critical Success Factors for Corporate Social Responsibility Adoption in the Construction. Industry in Malaysia Sustainability Vol 11(22). 5.